عرض رسالة ماجستير

(العلاقة بين التحديث والحداثة وانتشار قيم الديمقراطية – دراسة ميدانية على طلبة الأكاديمية)•

د. علي محمد الرياني••

يعتبر المجتمع الليبي من بين المجتمعات التي لها تاريخ طويل؛ فقد ورد اسم ليبيا في دراسات تاريخية عبر مختلف العصور. وبحكم موقع البلد الجغرافي كانت لسكانه علاقات مع جميع الحضارات القديمة التي سادت ثم بادت. لذلك تركت جميع الحضارات القديمة التي ازدهرت على شواطىء البحر الأبيض المتوسط أثارا واضحة في مواقع كثيرة من ليبيا. وبعبارة أخرى تأثر الليبيون خلال مختلف العصور بما يجري في المنطقة التي ينتمون إليها. لذلك لم يكن غريبا أن ينخرط المجتمع الليبي في مسيرة التحديث العالمية. ومع أن بعض الدراسات تشير إلى أن الليبيين تعرفوا على بعض مؤشرات التحديث منذ القرن التاسع عشر. لكن يبدو أن تواجد تلك المؤشرات كان بسيطا ومحدودا بحيث عرفته مناطق محدودة فقط. لذلك لم تبدأ مسيرة التحديث في المجتمع الليبي بشكل منظم إلا بعد أن حصلت البلاد على استقلالها. فمنذ ذلك التاريخ، عملت الدولة على إيجاد مظاهر التحديث المادي متمثلة في: الوسائل والوسائط والمؤسسات الحديثة كالمدرسة والمستشفى والادارة المحلية، إلى جانب توفير الطاقة الكهربائية، والمعدات الصناعية الحديثة من الأدوات المستخدمة في البيت ووسائل المواصلات وهكذا. ويفترض أن الانتشار الواسع للتحديث قاد الى انتشار الحداثة أو التحديث على مستوى الشخصية.

تتصف الشخصية الحديثة بصفات تعكس نسقا من القيم يقع بعضها ضمن نسق قيم الديمقراطية. لذلك لم يكن أمرا مستغربا أن تكون الديمقراطية من بين الشعارات التي رفعها شباب ثورة السابع عشر من فبراير. بمعنى الشباب الذي قاد هذه الثورة يقدر قيم الديمقراطية ويتمنى أن يتمكن الليبيون من بناء نظام سياسي ديمقراطي على غرار ما هو موجود في الكثير من البلدان التي قطعت مسافات كبيرة على مسيرة التحديث. لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن: هل سيتمكن الليبيون من بناء نظام سياسي ديمقراطي حقا؟ وعليه أصبح من المناسب

•ذهبية المهدي علي أبو جعفر(2018) . العلاقة بين التحديث والحداثة وانتشار قيم الديمقراطية – دراسة ميدانية على طلبة الأكاديمية/ اشراف أ.د مصطفى التير_ . قسم علم الاجتماع: الأكاديمية الليبية – طرابلس (رسالة ماجستير غير منشورة)

•• رئيس قسم علم الاجتماع – الأكاديمية الليبية – طرابلس.

القيام بدراسة لمعرفة مدى انتشار قيم الديمقراطية بين الليبيين. ومع أنه يمكن التفكير في متغيرات كثيرة تصلح كمتغيرات مستقلة لانتشار قيم الديمقراطية كمتغير تابع، تقرر أن يكون المتغير المستقل الرئيس في حالة الدراسة الحالية هو الحداثة. ولطبيعة العلاقة بين التحديث والحداثة، فإن النموذج النظري الذي يمكن أن يختبر في الدراسة الحالية: التحديث كمتغير سابق والحداثة كمتغير مستقل والاتجاه نحو الديمقراطية كمتغير تابع. وستأخذ العلاقة بين هذه المتغيرات الشكل التالي:

(التحديث ←الحداثة ←الديمقراطية)

وكما ذكر في متن الدراسة ان مرحلة التغير الاجتماعي التي مر بها المجتمع الليبي خلال الستين أو السبعين سنة الأخيرة وصفها عدد من الباحثين الليبيين الذين رصدوها بالتحديث. والذي يعني ببساطة أساليب الحياة التي أقبل عليها الليبيون بعد أن أصبحت لهم دولة وطنية، وبعد أن تفجر النفط بكميات كبيرة. وقد سمح توفر المال المتوفر من عائدات النفط للدولة الوطنية بتنفيذ مشاريع تنموية كبيرة غيرت وجه الحياة لغالبية الليبيين، الذين أقبلوا على استخدام مختلف الوسائل العصرية في الحياة اليومية. كما أكدت نتائج الدراسات المشار اليها آنفا، أن استخدام الوسائل العصرية في الحياة اليومية، يقود حتما إلى تطور أنماط سلوكية حديثة لم تكن معروفة في المجتمع الليبي من قبل.

يتلخص السؤال العام الذي يقود هذه الدراسة في: هل أدت التحولات المادية التي حدثت في المجتمع الليبي خلال الفترة الأخيرة من تاريخ المجتمع الليبي، إلى تحولات على مستوى خصائص الشخصية بين شريحة من الليبيين، بحيث يمكن وصفها بالشخصية الحداثية؟ وهل في هذه الخصائص ما يشير إلى تشبعها بقيم الديمقراطية؟ وسيقود هذا السؤال العام – بعد استعراض الإطار النظري – إلى عدد من الأسئلة الفرعية الأكثر تحديدا. فمثل هذه الأسئلة تتضح بشكل أفضل عند مراجعة الأدبيات ذات العلاقة. وهي الأدبيات التي تتضمن استعراض أجزاء من المدرسة النظرية التي تقع هذه الدراسة في إطارها، إلى جانب مراجعة نتائج بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية.

وتتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

1 – تسليط المزيد من الضوء على العلاقة بي التحديث والحداثة.

2 – التعرف على درجة انتشار قيم الديمقراطية عند شريحة من أبناء المجتمع الليبي.

3 – التعرف على طبيعة العلاقة التي قد تكون موجودة بين الحداثة والديمقراطية.

ليس من بين أهداف هذه الدراسة تعميم نتائجها، فهي دراسة مسحية بين عينة عمدية أخذت من طلبة الأكاديمية الليبية. وعليه من هذه الناحية تفيد نتائجها في تقديم معرفة قد تختبر في دراسات أخرى. ومن بين أهم الأسباب التي جعلت الباحثة تختار هذا النوع من العينات صعوبة الحصول على عينة احتمالية. فالإمكانات المتوفرة للباحثة محدودة بسبب الظروف السائدة في البلاد. وبالطبع الحصول على عينة من طلبة ألأكاديمية أمر ممكن، كما أن اللجوء إلى العينة العمدية فرضته ما يتوفر للطالبة من إمكانات وهي محدودة جدا.

لذا فقد انطلقت هذه الدراسة من فرض رئيس يتمحور حول العلاقة بين التحديث والحداثة والديمقراطية. جزء كبير من أدبيات مدرسة التحديث تمحورت حول العلاقة بين التحديث والحداثة. كانت البداية بأعمال دانيال ليرنير خلال خمسينيات القرن العشرين، ثم تبعه عدد من الباحثين الغربيين. وخلال سبعينيات القرن العشرين تبنى باحثون عرب متخصصون في علم الاجتماع هذا الفرض النظري واختبروه في دراسات محلية. وتتمثل هذه الدراسات بالنسبة للمجتمع الليبي في أعمال مصطفى التير وياسين الكبير وعبد الله الهمالي وعدد كبير من طلبتهم. وقد طور علماء الاجتماع مقاييس لقياس العلاقة بين المتغيرين، اشتملت العلاقة على أبعاد كثيرة؛ من بينها المساواة بين الجنسين وبين المواطنين في الحقوق والواجبات، وحرية ابداء الرأي وحرية الاختيار، والقبول بالرأي الآخر واحترامه. ونفس هذه الأبعاد وجدت في الدراسات الخاصة بالديمقراطية.

لذلك كان من الطبيعي التفكير في دراسة تربط بين الثلاث متغيرات. ويجب التنويه أن هذه الدراسة هي جزء من دراسة عامة يشرف عليها الدكتور التير ويشارك فيها أكثر من باحث، وتنفذ في مناطق مختلفة من المجتمع الليبي، وتجرى على عينات تشتمل على مستويات متنوعة من حيث مستوى التعليم، والعمر، ومجال العمل، والوضع الاقتصادي. ونظرا للظروف الخاصة بالباحثة اختارت عينة غير احتمالية، ومتجانسة من حيث العمر ومستوى التعليم ومكان التواجد.

وكما ذكر في مكان سابق جرت عملية جمع البيانات في داخل إطار الأكاديمية الليبية للدراسات العليا في مدينة طرابلس، وتعمدت الباحثة أن تقسم العينة مناصفة بين الذكور والاناث. وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة:

1 –يفترض أن غالبية طلبة الدراسات العليا يقعون ضمن شريحة عمرية واحدة، لذلك لم يكن بالأمر الغريب ألا تتجاوز أعمار الطلبة سن الأربعين سنة. لكن وجد طلبة تجاوزت أعمارهم

هذا المستوى. والنتيجة الملفتة للانتباه أن عدد الاناث في هذه الشريحة العمرية كان ضعف عدد الذكور. ومع أن العينة غير احتمالية لكن يبقى السؤال هل متوسط سن الاناث في هذه المؤسسة أكبر من متوسط سن الذكور؟ وإذا جاءت الاجابة بالإيجاب هل لهذا علاقة بظاهرة العنوسة بين الاناث؟ وهي ظاهرة واضحة في المجتمع الليبي وخصوصا بين المتعلمات.

2- أكثر من نصف أعضاء العينة لم يسبق لهم الزواج، وهو وضع يعكس ظاهرة تأخر سن الزواج التي أصبحت معروفة في المجتمع الليبي. ثم أن النسبة كانت أعلى بين الاناث، وهذه النتيجة على عكس ما ورد في آخر إحصاء للسكان، حيث أن نسبة من لم يتزوج لأول مرة لكل من بلغ سن 15 سنة كانت أعلى بين الذكور. وبالطبع النتيجة التي حصلت في هذه الدراسة بسبب طبيعة العينة، فهي عينة لا تمثل المجتمع الليبي، وإنما تمثل شريحة خاصة.

3- لقد وفرت طبيعة المؤسسة التعليمية أن يتوزع أعضاء العينة بين مختلف أنواع الاستيطان. لذلك توزع أعضاء العينة بين أربع فئات: القرية والمدينة الصغيرة والمدينة المتوسطة والمدينة الكبيرة. ولو أجريت الدراسة مثلا في كلية من كليات جامعة طرابلس لما أمكن الحصول على مثل هذا التوزيع.

4- يسود بعض المجتمعات نمط سكن واحد الشقة مثلا، ولكن يتوزع الليبيون بين أنماط مختلفة. لذلك توزع أعضاء العينة في هذا الشأن بين سكنى الحوش العربي والشقة والدارة (الفيلة) التي من دور واحد أو أكثر. وبالمقارنة مع بيانات تعداد السكان للعام 2006 تبين أن نسبة أعلى من أعضاء العينة يسكنون في سكن أكثر تميزا. ولعل السبب في هذا يرجع للاختلاف في الزمن.

5- حوالي (28%) من أعضاء العينة لا يعمل، وهذه نتيجة عادية في المجتمع الليبي حيث تنتشر بطالة المتعلمين. لكن نسبة صغيرة أفادت بأنها دخلت سوق العمل ثم انسحبت منه. وبالطبع هؤلاء هن فئة النساء المتزوجات. ويبدو انه توجد نسبة من الرجال في هذا المجتمع تمانع في عمل المرأة المتزوجة. كما أن البعض لا يستطيع التوفيق بين العمل والقيام بالواجبات المنزلية التي تقع أعباؤها بالكامل على المرأة.

6- وكما هو متوقع الغالبية العظمى يستخدم الشبكة العنقودية بانتظام، ونسبة كبيرة لها حسابات في (الفيسبوك). ولا يوجد فرق كبير في هذا الشأن بين الذكور والاناث.

7- في محاولة لقياس العلاقة بين التحديث والحداثة اختير التعليم كمؤشر يمثل التحديث، ثم حسبت العلاقة بين التحديث بهذا المعنى وبعد احترام المعرفة العلمية وتوظيفها في التعامل مع القضايا اليومية الحيوية. وقد عرف احترام العلم إجرائيا من خلال أربع مؤشرات عبر عن كل مؤشر بعبارة تتضمن معنى محددا. ومع أن الباحثة توقعت أن تكون اختيارات أعضاء العينة

بالنسبة لهذا البعد في اتجاه الحداثة، إلا نسب الموافقة على العبارات حيث تمثل الموافقة الاتجاه نحو الحداثة جاءت متدنية، حتى انها في بعض الحالات لم تصل إلى الخمسين في المئة.

8- النضرة إلى المرأة تعد بعدا مهما من أبعاد مقياس الحداثة، وكما في حالة بعد احترام العلم، تضمن هذا البعد أربع فقرات. فقرتان حازت موافقه تجاوزت التسعين في المائة وهما الحق في التعليم والحق في اختيار الشريك. لكن فقرتين صممتا بحيث تكون الموافقة عليهما ضد اتجاه الحداثة وهما البيت هو المكان المناسب للمرأة وأنها لا تصلح للقيادة، ونسبة الذين لم يوافقوا كانت متدنية.

9- احترام الرأي الآخر كان من بين الأبعاد التي رأت الباحثة أنها تمثل بعدا رئيسيا من أبعاد الحداثة وقياس درجة علاقتها مع مقياس الحداثة. تألف هذا البعد من أربع عبارات. لقد تبين وجود علاقة بين المتغيرين، ولكن تفاوتت درجات تأثير العبارات التي لم تأخذ نمطا واحدا. ففي حين نالت العبارة التي تقول باحترام الرأي الآخر على موافقة جميع أعضاء العينة باستثناء خمسة أعضاء، العبارة الخاصة بالانحياز لرأي كبار السن في حالة الاختلاف لم تصل نسبة الذين اختاروا الاجابة التي في اتجاه الحداثة حتى الخمسين في المائة. ومع أن الباحثة تقدر أهمية المحافظة على احترام كبار السن كقيمة ثقافية عالية، إلا أنه في القضايا اليومية في المجتمع الحديث ليس بالضرورة أن تكون الحكمة والمعرفة – في جميع الحالات – عند كبار السن. في المجتمع التقليدي وعندما كانت المعارف العلمية محدودة كان للسن أهمية كبيرة بسبب الخبرة المتراكمة بسبب كثرة التجارب. لكن في المجتمع الحديث قللت الثورتان العلمية والمعلوماتية من أهمية السن في هذا الشأن. ومع كل ما ذكر آنفا العلاقة بين هذين المتغيرين موجودة، ولكن ليست بدرجة القوة المتوقعة.

10- اعتماد التخطيط لمختلف الأنشطة المستقبلية وارتفاع مستوى الطموح، من بين المتغيرات التي رأت الباحثة أنها من بين أهم أبعاد الحداثة، لذلك قررت قياس درجة علاقتها بالتحديث. وقد ترجم هذا البعد من خلال خمس عبارات، ومرة أخرى تباينت ردود أفعال أعضاء العينة، ففي حين بلغت نسبة أعضاء العينة الذين اختاروا الاتجاه الحداثي 95% بالنسبة لإحدى العبارات، انخفضت النسبة إلى 39% بالنسبة لعبارة أخرى، وتدرجت النسب الأخرى بين هذين الطرفين. ومع ذلك يمكن القول بأن العلاقة بين المتغيرين موجودة، ويبقى فقط تحديد درجة قوتها بدقة.

11- احترام قواعد العمل والاجتهاد لإتقان المنتج من بين أبعاد الحداثة التي تقرر النظر إلى علاقتها بمقياس الحداثة. تألف هذا البعد من عبارتين توجهت الأولى مباشرة نحو ضرورة

الاجتهاد في العمل وبذل الجهد لإتقانه. وعلى عكس المتوقع لم يتفق مع هذه العبارة سوى نصف أعضاء العينة. وتعلقت العبارة الثانية بوجوب تحييد أثر الولاء القبلي في مجال العمل الرسمي. حازت هذه العبارة على درجة اتفاق عالية. وعموما يعكس نمط الاجابة عن العبارة الأولى الواقع المشاهد في هذا المجتمع. أما الاستجابة الثانية تخالف الواقع. لا يزال الولاء القبلي يتدخل في مجال العمل، وحتى بعد ثورة 17 فبراير التي يفترض أنها ستصحح أغطاء الماضي لا يزال الولاء القبلي يتدخل في توجيه سياسات العمل. يصل الباحث إلى هذه النتيجة عندما ينظر إلى توزيع المناصب القيادة في الدولة وفي تعيين السفراء في الخارج، وفي قائمة الموفدين للدراسة أو العلاج في الخارج.

12- قبل النظر إلى العلاقة بين المقياس الكلي للحداثة وبين مقياس الديمقراطية، تقرر حساب العلاقات بين مقياس الحداثة وبين أهم أبعاد مقياس الديمقراطية. وقد اختيرت العبارة التي توكد على المساواة بين المواطنين لتمثيل بعد المساواة. وقد تبين وجود علاقة بين المتغيرين يمكن وصفها بالمتوسطة.

13- العلاقة بين الحداثة وبعد التداول السلمي للسلطة كأحد أبعاد مقياس الديمقراطية قوية، وهو أمر متوقع بحسب الفرض العام الذي تقدم الدراسة.

14- تبين أن العلاقة بين الحداثة وبعد حرية التعبير عن الرأي ليست قوية. وقد تعكس هذه النتيجة استمرار النمط الذي ساد خلال العقود الأخيرة، حيث انحصرت حرية التعبير في نطاق ضيق لا يكاد يتعدى الموافقة والتأييد للسياسة الرسمية للنظام القائم.

15. تضمن مقياس الديمقراطية عبارة تفيد بأن مجتمعات العالم الثالث غير مهيئة للديمقراطية، ويفضل أن يحكمها دكتاتور، وعلى الشعب أن يتمنى أن يكون دكتاتورا عادلا. تبين أن غالبية أعضاء العينة – وعلى عكس المتوقع –مع هذا الرأي. ويبدو أن المشكلات التي ظهرت بعد سقوط النظام السابق أثرت على الكيفية التي عبر بها أعضاء العينة. القبول بالحاكم الدكتاتور يتعارض مع الشعارات التي تضمنتها ثورة 17فبراير.

16- الظروف المتاحة للرجل في المجتمع الليبي للسفر والاطلاع والاختلاط مع آخرين ليست متاحة للمرأة. لذلك يسود اعتقاد بأن الرجل الليبي أكثر حداثة من المرأة الليبية. ولكن نتائج دراسات كثيرة أكدت على عدم وجود علاقة بين النوع والحداثة؛ بمعنى أن متوسط درجات الإناث على مقياس للحداثة يساوي متوسط درجات الذكور على نفس المقياس. وقد سبق الاشارة إلى هذه النتيجة في الجزء النظري وهي الدراسات التي نفذها (البنداق وأبو عمود والبشتي والترهوني). ونفس النتيجة تحققت في هذه الدراسة.

17- وعطفا على النتيجة السابقة، لم تصل الفروق المسجلة إحصائيا بين الاناث والذكور بالنسبة لمقياس الديمقراطية إلى مستوى القول بوجود علاقة بين النوع والديمقراطية.

18- لم تؤكد بيانات الدراسة الحالية على وجود علاقة بين الخلفية الحضرية والحداثة. مما يعني أن نمط الاستقرار ليس له أهمية عند قياس درجة حداثة الفرد. وبعبارة أخرى يمكن أن يحصل الأفراد الذين يقيمون في قرية أو في مدينة صغيرة على نفس الدرجات على مقياس الحداثة التي يحصل عليها المقيمون في المدينة الكبيرة.

19- وبعكس النتيجة السابقة البيانات الاحصائية للدراسة الحالية أظهرت وجود علاقة بين الخلفية الحضرية والديمقراطية. نسبة الذين صنفوا ضمن درجة مرتفع على مقياس الديمقراطية أعلى من الذين حصلوا على نفس التصنيف في بقية الفئات التي اعتمدت في هذه الدراسة وهي: القرية والمدينة الصغيرة والمدينة المتوسطة.

20- أكدت بيانات هذه الدراسة على وجود علاقة قوية بين الحداثة والديمقراطية، وفي نفس الاتجاه الذي تضمنه الاطار النظري.

21- لقد تباينت استجابات أعضاء العينة على فقرات مقياس الحداثة ونفس الشيء على مقياس الديمقراطية. وقد بلغت الفروقات في الاستجابات معدلات عالية، مما يثير تساؤلات كثيرة. هل المشكلة في درجة جدية أعضاء العينة بمعنى أن لجأ بعضهم للتأشير على الخيار دون تفكير. وقد اكتشفت الباحثة أن البعض أجاب كما اتفق بحيث اختار خيارا واحدا مثلا لعبارتين مختلفتين وقد استبعت هذه الاستمارات وفي الواقع لم تكن كثيرة. أم أن المشكلة تكمن في اختيار العبارات أو في الصياغة. عموما البيانات التي جمعت لهذه الدراسة لا تفيد في تقديم إجابات عن الأسئلة التي أثيرت هنا. وقد تفيد هذه الأسئلة بأن يتوجه نحوها اهتمام خاص في دراسات تالية.